تطور التعليم الجامعي في اليمن

د / عبدالفتاح علي عبدالله المجيدي
أستاذ أصول التربية المساعد– جامعة حضرموت

مقـدمة:

يواجه التعليم الجامعي في اليمن تحدياً كبيراً يتطلب تطويراً حقيقياً يمكنه من تحقيق أهدافه الكمية والنوعية بعد أن زادت هذه الأهداف تعقيداً بالقفزات المتسارعة للمعطيات العملية والتكنولوجية التي وسعت الهوة بين نظام يواكب المستجدات ونظام تغلب عليه الأساليب التقليدية ويعجز عن تجاوز معطيات القرن العشرين إلى حد كبير .

ونظراً لحداثة الجامعات اليمنية وقلة إمكانياتها المادية والبشرية وجب التنبه لخطورة ما يترتب على مسايرة الواقع المتخلف ، وضرورة زيادة آفاق التطوير بعزيمة جادة وخطى حثيثه حتى يمكن لهذه الجامعات أن تُسهم في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع اليمني .

مشكلة الدراسة :

تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الأتي :

- ما ملامح الإستراتيجية اللازمة للنهوض بالتعليم الجامعي في اليمن بما يمكنه من تحقيق فعاليته في مواكبة المستجدات وتحقيق الأهداف ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة هي :

- ما ملامح الوضع الراهن للتعليم الجامعي في اليمن ؟
- ما أبرز نجاحات التعليم الجامعي اليمني ؟ وما أبرز مشكلاته ؟
- ما المطالب الملحة التي يتعين على التعليم الجامعي اليمني الاستجابة لها ؟ وكيف يمكنه تحقيق ذلك ؟

الحدود :

تتناول هذه الدراسة التعليم الجامعي اليمني عموماً ، من خلال استخدام الباحث للمؤشرات الإحصائية الرقمية والتقارير واللوائح المنظمة لهذا التعليم .

الأهداف :

يهدف هذا البحث إلى :

١- تقديم رؤية إستراتيجية معتمدة على منهجية علمية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن آخذاً في الاعتبار الوضع الراهن للتعليم العام باعتبار مخرجاته تمثل مدخلات التعليم الجامعي .

٢- تبصير المهتمين والمعنيين بأساس المشكلات والصعوبات القائمة .

النتائج والتوصيات :

١- تكفل التشريعات اليمنية حق التعليم الجامعي لكل مؤهل لهذا النوع من التعليم وبما يلائمه من تخصص .

٢- تواجه الجامعات اليمنية ضغطاً في الطلب يتجاوز إمكانياتها المتاحة مما يفرض عليها تحديد فرص القبول .

٣- يواجه النظام الحالي صعوبة في تزويد الدارسين بالمهارات والكفاءات والخبرات العملية اللازمة لنجاحهم في الحياة وفي تلبية حاجة المجتمع في المجالات المختلفة .

٤- يقل الاهتمام بالبحث العلمي ، ولا يوجد دعم كاف لأصحاب القدرات البحثية والعلمية وتعجز المعامل والمختبرات عن احتضان مثل هذه الجهود .

التوصيات :

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها :

- ❖ تزويد الجامعة اليمنية بالإمكانات اللازمة للتوسع في القبول بما يكفل تأمين المقاعد الدراسية لمخرجات التعليم الثانوي .
- ❖ التوسع في مجال الدراسات العليا ضماناً لاستيعاب زيادة الطلب على التعليم الجامعي.
- ❖ العمل على جعل التعليم الجامعي عملية استثمار تنموي وثقافي .
- ❖ إيجاد آلية للتعاون مع الجهات المستفيدة من المتخرجين وإشراكها في عمليات التخطيط والتقويم .
- ❖ تقييم المناهج الجامعية وتطويرها بما يوكب التقدم العلمي .
- ❖ التأكيد على المحتوى الاجتماعي والتربوي والمهني للمناهج بما يمكن المتخرج من الانخراط في الحياة وإسهامه في بناء المجتمع .
- ❖ حسن اختيار العاملين في المجال الإداري الجامعي والأكاديمي من العناصر الكفوءة والمتوازنة نفسياً واجتماعياً .

❖ العمل على استيعاب أكبر قدر من مخرجات التعليم الثانوي لغرض توسيع الخارطة الثقافية داخل المجتمع مما يخفف المشاكل الناتجة عن الفراغ .

❖ تشجيع التوجه نحو التعليم الجامعي الأهلي ولا سيما في التخصصات العلمية التي تحتاجها التنمية وسوق العمل .

❖ ربط الكليات والجامعات بشبكات المعلومات الدولية ((الويب)) .

❖ تطوير الضمانات الضرورية وتعزيزها لاستقلال الجامعات إدارياً ومالياً ومنحها مزيداً من الحرية الأكاديمية وتفعيل مجالس الجامعات لرفع أداء الجامعات لرسالتها المنوطة بها .

(مدخل تأريخي)

اليمن هو البلد الذي أطلق عليه الرومان قديماً (العربية السعيدة)[1] كما عرف مع بداية عصر الجغرافيا (بجنوب الجزيرة العربية) ويمتاز بحضارة إنسانية تليدة يرجع تاريخها إلى حوالي القرن الثلاثين قبل الميلاد ولعظم تلك الحضارة الإنسانية ما زالت كتب التاريخ العالمي حافلة بأخبار المعينيين ، والسبئيين في اليمن[2] .

وفي القرن الثاني بعد الميلاد توسعت الدولة السبئية الكبرى في مأرب على حساب الدويلات المجاورة لها وطالت فترة السبئيين في عرش الشمس بضعة قرون كانت تلك الفترة لؤلؤة التاريخ في المنجزات الحضارية لليمن،ومن أبرز معالمها سد مأرب العظيم ومعبد الشمس[3] .

وقد خلد القرآن الكريم ذكر هذه الحضارة في سورة كاملة من القرآن الكريم وهي سورة (سبأ) وجاء ميلاد رسول الإسلام الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم إيذاناً ببداية عصر جديد في حياة الإنسانية جمعاء ، إنه عصر التغيير الشامل لكل معالم الحياة وكانت أعظم ثورة تاريخية قادت العرب والعالم إلى رحاب واسع من إعادة البناء في المجالات المختلفة من نواحي الحياة وهي استكمال لمسيرة الأنبياء والمرسلين ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليجعل من السمات الحضارية مبادئ سلوكية تجسدت في واقع الممارسات الحياتية ، وكان أول بيت أسلم من أهل اليمن وهو بيت عمار بن ياسر العنسي ووالده ، وأول وفد يمني كان من نصاري نجران ، وقد سمعوا القرآن الكريم وآمنوا به أوأول وفد بعد الهجرة وفد أبي موسى الأشعري وأصحابه من زبيد ، وتتابعت الوفود اليمنية من كل مخلاف من مخاليف اليمن[4] ،وأستمرت اليمن حاضرة علمية وحضارية على مدار التاريخ الإسلامي إبتداءً

1. محمد يحي الحداد : التاريخ العام لليمن الجزء الأول الطبعة الأولى ٩٨ م دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ص ٩ .
2. عبد الولي الشميري ألف ساعة حرب الطبعة الثانية 1995م صنعاء الجزء الأول ص ٧ .
٣. ميخأئل بيوتر وفسكي ، اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى ترجمة محمد الشعيبي دار العودة بيروت الطبعة الأولى.
٤. سعيد عوض باوزير ، معالم تاريخ جزيرة العرب ص ٩ .

بعهد الخلفاء الراشدين ومروراً بالدولة الأموية ثم العباسية وحتى العهد العثماني وهي تابعة للوضع العام تقدماً أو تخلفاً ، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الثقافية والعلمية والاجتماعية المميزة لها .

١- واقع التعليم في اليمن قبل الثورة اليمنية 1962م :

كانت أشهر المراكز العلمية والثقافية في اليمن هي الجوامع ودوادين العلماء ، وكانت الدوافع لذلك ذاتية ودينية ، وكان أشهر هذه المراكز في مدن صعدة وصنعاء وذمار وشهارة وحوث وكوكبان في جهة الشمال ، وزبيد في جهة الغرب ، ومدينة جبلة والجند في المناطق الوسطى ، والعيدروس في عدن ، وتريم في الجانب الشرقي ، ولم يقتصر التدريس في هذه المراكز على أبناء اليمن فقط ، بل كان هناك طلاب يِفدون من شعوب مجاورة ، كالحبشة والصومال ، وأقام الأتراك أيام حكمهم المدرسة الرشيدية والمدرسة العلمية وغيرهما، وذلك بقصد الحفاظ على المذهب الشافعي إلى جانب الفقة الزيدي ، وإبراز النظام التركي ، وكان لكل هذه المرحلة أفضل الأثر ، حيث تخرج منها علماء وقضاة ومؤرخون .

٢-المدرسة العلمية :

كانت أول مدرسة تشرف عليها الدولة ، وقد افتتحها الإمام يحيي حميد الدين سنة ١٩٢٥م[١] ، ثم تعدد المدارس النظامية إلى جانب تلك المراكز في عهد الإمام أحمد وهو آخر الأئمة في اليمن مثل : المدرسة الأحمدية بتعز ، إلا أن هذه المدارس كانت مقصورة على أبناء الذوات أو القادرين . وتنحصر السياسية التعليمية على الولاء للإمام ودولته وطاعته دينياً ودنيوياً ، وكانت أول وزارة خاصة بالتعليم قد شكلت عام ١٩٣٩م عند تكوين أول حكومة للنظام الإمامي[٢].

كما أن الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن أنشأ مجموعة من المدارس الرسمية والأهلية في عدن وبعض المحافظات الجنوبية والشرقية ، وقد وضع الأحرار من أبناء اليمن حداً للجهل والتخلف كما وضعوا حداً للاستعمار والتشطير إلى الأبد بإذن الله تعالى .

٣-التعليم بعد الثورة ١٩٦٢م في الشمال و ١٩٦٧م في الجنوب :

احتل التعليم مكانة خاصة ومميزة في اليمن بعد الثورة ويعود ذلك إلى أن يمن ما قبل ١٩٦٢م في الشمال وقبل ١٩٦٧م في الجنوب كان يمناً أمياً ، بل إن هذه الأمية كانت تمثل نتيجة وسبباً معاً لاستمرار كل من الحكم الإمامي في الشمال والاستعمار البريطاني في الجنوب[٣] .

---

1. عبد الله البرودني ، الثقافة والثروة ، طبعة ٢ ٩ م ص ٣ ٤ .
2. عبد الله الذيفاني التعليم في اليمن في عهد آل حميد الدين مجلة بحوث جامعة تعز ، العدد الثالث 2003م ص ٣ .
3. عبد الفتاح المجيدي ، رسالة الدكتوراة ـ غير منشورة ـ ص ٧٢ .

وقد ساد الأعتقاد بعد قيام الثورة اليمنية أن المدرسة اليمنية يمكن أن تسهم بفعالية في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وأنها السبيل لترسيخ الثورة عبر إيجاد نظام تعليمي فعّال ، إلا أن الواقع الحالي يؤكد أن الطموح الذي كان سائداً لم يتحقق بالشكل المنشود ، على حد رأي بعض خبراء التعليم ، فبدلاً من أن يؤثر التعليم في سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تأثر به سلباً ، وأصبحت المدرسة اليمنية شيئاً فشيئاً صورة مصغرة من المجتمع المحيط بها ، وكما يكون المجتمع تكون المدرسة ، وأصبحت المدرسة تؤدي وظيفة رئيسة واحدة وهي إعادة إنتاج الواقع ، من خلال المنهج الخفي [١] .

إن الأسباب التي تقف وراء هذا الوضع التعليمي المؤسف كثيرة وتحتاج إلى العديد من البحوث لبيانها ، إلا أنها في مجملها نتاج للتراكم على مر التاريخ قبل الثورة ونتاج للعزلة المفروضة من قبل الحكم الإمامي والحروب المتعددة والمستمرة بعد قيام الثورة .

إن الوضع التعليمي الآن كما يراه الخبراء والقيادات التربوية يشير إلي مفارقات غريبة فالجوانب التشريعية والمادية والخطط الخمسية المتعددة تجعل من التعليم الهم الأول للدولة ، ونجد أن عناصر التعليم المتمثلة بالطالب ، والمعلم ، والمنهج ، والمبنى المدرسي تمثل هموماً حقيقية وترصد لها ميزانيات مَرضية إلى حد كبير ، فنجد أن المبالغ المرصودة في ميزانية الدولة للعام المالي ٢٠٠٤م لقطاع التعليم بلغت ١٦٤.٣٤٧.٥٩٢.٠٠٠ ريالاً من إجمالي نفقات الدولة العام وهي ٧٤٤.٦٠٢.٤٣٠.٠٠٠ ريالاً مما يعني إن نفقات التعليم العام والتعليم المهني والجامعات تمثل ما نسبته ٢٢.١٪ من نفقات الميزانية العامة للدولة. [٢]

كما أن التطور في موازنة التعليم تطوُّر منطقي ، حيث إن نسبة نفقات التعليم العام فقط من ميزانية الدولة في ١٩٩٩م ١٧.٣٪ بمبلغ إجمالي ٥٧.١٧٢.٣٧٠.٠٠٠ ريال . ثم بلغت النسبة ٢٠ – ١٨٪ من إجمالي الأنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٥م .

كما أن الجانب التشريعي متكامل من الجانب النظري ، فقد نص الدستور على أحقية التعليم ومجانيته لكل يمني[٣] ، وكذلك قانون التعليم العام على اختلاف تعديلاته يؤكد أحقية التعليم ومجانيته ، إلا أن ذلك الاهتمام وتلك الإمكانيات لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة ، فالنظام التعليمي حسب رأي القادة التربويين والخبراء يعيش أزمة حقيقة ، وسوف نسجل هنا آراء بعض الخبراء والقيادات التربوية حول الوضع التعليمي في اليمن ، يقول وزير

1. عبده المطلس ، المناهج ص ٢٤.
2. الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٤ ٢م .
3. الجريدة الرسمية وزارة الشئون القانونية محلق العدد الرابع والعشرون الصادر في ٣/ ٢ / ٩٩٢ م القانون العام للتربية والتعليم .

التربية والتعليم (الأسبق) :

" أن مدارسنا في الوقت الراهن تعاني مشكلات كثيرة أهمها :

١- الكثافة الطلابية داخل الفصل التي تصل أحياناً إلى ما بين (١٠٠) و (٢٠٠) طالب خاصة في المدن الرئيسة .

٢- تدنى مستوى المعلمين ، فإذا كان المعلم لا يحمل مؤهلاً غير شهادة الثانوية العامة، فمعنى ذلك أننا قد تعمدنا تشويه العملية التعليمية وجعلنا طالباً يلقن طالباً آخر لا أكثر، وأن من يحمل منهم الشهادة الثانوية العامة والجامعية لا يتجاوز ٤٠٪ من مجموع المعاملين العاملين [١] .

٣- الإدارة المدرسية غير المؤهلة فإن الإدارة المؤهلة لا تغطي إلاَّ نسبة ٢٠٪ من احتياجاتنا[٢] .

كما أن وكيل الوزارة لقطاع التوجيه والتقويم يقول : "إن هناك ثغرات يعاني منها النظام التعليمي وهي:

الأولى :ـ هي أن الميدان لا يستوعب الأهداف العامة وفلسفة التربية ، فالمعلم يعمل في ضوء اجتهادات شخصية والمنهج ضعيف .

الثانية :ـ هناك أهداف عامة كبيرة ولكنها هلامية وأهداف مجالية يفهمها قلة ، وعندنا هيكلية مرتبكة وبرامجنا التنفيذية معزولة نهائيا عن الأهداف ، وبينما يدور الجدال والحوار حول الوسائل والبرامج فإنه يتم إغفال الأهداف وهذه مشكلة قائمة بالفعل "[٣] .

كما يقول مستشار وزير التربية : " إن الوضع الذي يعيشه المعلم ، ليس هو المسئول عنه وإنما النظام التعليمي الذي أهل المعلم ، فمخرجات التعليم في الستينات كانت أفضل من السبعينات ، والسبعينات أفضل من الثمانينات ، والثمانينات أفضل من التسعينات، والتسعينات أفضل من سنة الألفين ، هذا هو مستوى التعليم ، إذاً فالمشكلة ليست في المعلم نفسه وإنما في النظام التأهيلي والتدريبي " [٤] .

كما أن مدير عام التربية والتعليم بمحافظة تعز حالياً يقول : "الحديث عن المعلم في الحقيقة هو محزن ، والسؤال الملح هو كيف أصبح المعلم معلماً حتى نحمله المسئولية ؟ كيف وصل إلى هذه الوظيفة نحن نعرف أن

. تقرير الأنجاز ـ يونيو ـ٥ ٢ .

٢. وزير التربية والتعليم صحيفة الميثاق العدد . ٧ ٩٩٥ م

٣. وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع التوجيه صحيفة الميثاق العدد .٧٣ ٩٩٥ م

4. عبد العزيز سلطان مدير عام تربية .أسبق مستشار وزير التربية حالياً ـ ندوة صحيفة الثقافة حول .مستقبل التعليم في اليمن ٢ ٢ العدد .٣٥ .

الوصول إلى هذه الوظيفة أصبح يمر بطريق متعرج تؤدي في النهاية إلى معلم محبط لا يستطيع أن يقوم بشيء ، كما أن العدد الأكبر من المعلمين يحلمون الثانوية العامة فقط ولم يتم تأهيلهم أصلاً لا في معاهد المعلمين ولا في كليات التربية "[٥] .

أن المشكلات التي تراكمت على نظامنا التعليمي كثيرة تفاقمت حدتها مع تراكم الممارسات الخاطئة لعلاج تلك المشكلات ، فالمسألة التربوية أنها في خطر ، ويجب أن نتناولها بروح وطنية تراعي ردم الفجوة التي أنشأتها تلك الممارسات ، آخذين في الاعتبار التحديات التي ستواجه الأمة خلال العقدين القادمين ، إن سلبيات كثيرة نجمت عن اختلال البنية الهيكلية للنظام التعليمي منها :ـ

١- الهدر التربوي الواضح المتمثل في التسرب من المدرسة الأساسية وخصوصاً من بداية الصف الرابع الأساسي .

٢- ضعف معدل التحاق البنات في مراحل التعليم المختلفة .

٣- تباين نوعية التعليم المقدم لكل من الريف والحضر بسبب تباين معدل الفصل الدراسي والإمكانات الأخرى .

٤- غياب المعايير التربوية لتنفيذ السياسية التعليمية ، سواء في مجال المباني المدرسية أم في توزيع الكفاءات البشرية وغيرها ، وتكريس ثقافة الصمت وتتجسد في التستر على كل مظاهر الممارسات الخاطئة .

أما مخرجات النظام التعليمي فوجه آخر لأزمة النظام التعليمي القائم .

إن سعي الجامعي للوظيفة أولاً والوظيفة ثانياً ، علاوة على المعاناة التي يلقاها طلاب الثانوية والجامعة كل ذلك أدى إلى نكسة لدى طلبة التعليم الأساسي ، وجعلهم محبطين قليلي الدافعية بالنظر إلى مصير سابقيهم في المراحل العليا ، وكأن الإعداد للحياة هو الإعداد للوظيفة حتى أصبحنا نستخلص أن التعليم أصبح تجارة كاسدة وليس باباً من أبواب الترقي الاجتماعي والاقتصادي للفرد والمجتمع .

أن هذا الأنموذج الذي أوردناه يمثل نظرة القيادة التربوية العاملة في مجال التربية والتعليم ، وهذه مؤشرات لا تبشر بخير إطلاقاً ، فينبغي وضع الحلول العاجلة والمدروسة ، إذ إن واقع التعليم العام يجر نفسه على التعليم العالي ، فمخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي ، والمفارقات التي لا يجد الباحث لها تفسيراً كيف يستطيع القائد التربوي التغاضي عن هذا الوضع؟ وما هي مهمته في هذا المركز الذي يمتلك فيه سلطة

٥. حسين حازب مدير عام التربية والتعليم محافظة تعز ندوة ثقافية حول مستقبل التعليم .مرجع سابق ٢ ٢م ، محمد سعيد صالح ـ وكيل وزارة مساعد سابق مدير عام تربية تعز سابق أيضا ندوة ثقافية .مرجع سابق .

القرار؟ وليست المشكلة كمية فحسب بل هي كما يراها أحمد علون نائب رئيس جامعة تعز للدراسات العليا والبحث العلمي ، حيث قال : " نحن لا نلمس المشكلة بالأعداد ، ولكن المشكلة أولاً مشكلة منظومة متكاملة نبدؤها بالمنهج الدراسي ، ثم بعد ذلك بالمعلم والمدرسة والإمكانيات والأدوات .

جدول (١) يوضح عدد الطلاب للعام الدراسي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م[٦]

المرحلة	المدارس	الطلاب		
		ذكور	إناث	الإجمالي
الأساسي	١٠١٩٩	٢٢٩٧٦٩١	١٤٠٤٨٨٠	٣٧٠٢٥٧١
الثانوي	٢٨٠	٣٨١٦٨٠	١٥٨٢٤٥	٥٣٩٩٢٥
أساسي+ثانوي	—	—	—	—
الإجمالي		2679371	1563125	4252695

جدول (٢) يوضح أعداد المدرسين المساهمين بجدول حصص في المدارس حسب المرحلة والتأهيل التربوي للعام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م

المرحلة	مؤهل تربوي			مؤهل غير تربوي			الإجمالي
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	الكلي
الأساسي	٨٢٤٦١	١٩١٨٤	١٠١٦٤٥	٢٠٧٥٨	٩٥٨٩	٣٠٣٤٧	١٣١٩٩٢
الثانوي	١٢١٠٧	٣٢٠٨	١٥٣١٥	١٤٨٨	٤٣٥	١٩٢٣	١٧٢٣٨
أساسي+ثانوي	١٤٨٦٦	١٣٤٧	١٦٢١٣	١٤٦٨	٢٧٩	١٧٤٧	١٧٩٦٠
الإجمالي الكلي	١٠٩٤٣٤	٢٣٧٣٩	١٣٣١٧٣	٢٣٧١٤	١٠٣٠٣	٣٤٠١٧	١٦٧٣٠٢

المصدر : التقرير لنتائج المسح التربوي الدوري للعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ص٣٠٥

أما في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فقد بلغ عدد المدرسين المساهمين بجداول الحصص الحاصلين على الثانوية العامة فما دون (٧٩٥١٠) مدرس ومدرسة ، ومن حملة الدبلوم بعد الثانوية (٣٣١٠٥) مدرس ومدرسة أما حملة المؤهلات الجامعية فأعلى فعددهم (٥٤٢٥٩) مدرس ومدرسة[٧] .

٤- محو الأمية وتعليم الكبار :

إن الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية والتربوية للقضاء على الأمية وتجفيف منابعها لم تجد طريقها إلى النور ، على الرغم من إنشاء جهاز متخصص فني تعليمي تربوي ثقافي له شخصيته الاعتبارية واستقلاله المالي

٦ وزارة التخطيط والتعاون الدولي ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ كتاب الإحصاء السنوي ٣ ٢ ، ص ٢٤ .

٧ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ـ رئاسة الوزراء ـ مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام ٢ ٢/ ٣ ٢ ص٤٨ .

والإداري ويتبع وزير التربية مباشرة وله صلاحيات واسعة وصدر له قانون في العام ١٩٩٨م ينظم أعماله ، أي بعد الوحدة المباركة ، بل إن الجهود مستمرة للقضاء على الأمية منذ عام ١٩٦٤ م وبموجب القرار الجمهوري رقم (٣) لسنة ١٩٧٠م ، وقد شاركت في هذه الجهود هيئات إقليمية ودولية[٨] ، والمتتبع يستطيع القول إن الجوانب التشريعية كانت حاضرة في هذا المجال بدليل أن قوام المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار بحسب ما حدد القانون يتكون من :

رئيس الجمهورية	رئيسا
رئيس مجلس الوزراء	نائباً
وزير التربية	مقرراً
رئيس جهاز محو الأمية	سكرتيراً

وعضوية العديد من الوزراء .

ومما يؤكد ما ذهب إليه الباحث أن هذه الجهود لم تثمر إلا في الحد الأدنى ، وعلى سبيل المثال إحصائية قام بها الجهاز أجريت في فبراير عام ١٩٩٨م وكان الغرض منها الحصول على بيانات إحصائية لعدد الأميين في العاصمة صنعاء في الفئة العمرية (١٠-٤٥) سنة ، وقد جاءت نتائج ذلك المسح لتظهر أن عدد الأميين في العاصمة وصل في عام ١٩٩٨م إلى (٢٠٨٤٥٠) نسمة ، يمثل الذكور (٦٥٠٢٠) والإناث (١٤٣٤٣٠) ، بينما كان عدد الأميين في العاصمة حسب نتائج إحصاء ١٩٩٤م (٥٦٨٩١) نسمة ذكوراً ، و(٩٥٦٥٧) نسمة إناثاً ، بإجمالي قدره (١٥٢٥٤٨) أميا وأمية ، مما يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الأميين حدثت في أمانة العاصمة خلال الأربعة الأعوام التي تمثل الفارق بين الإحصائية الأولى والثانية تصل إلى (٥٥٩٠٢) من الأميين والأميات بنسبة نمو تقدر بحوالي ٣٦.٦٪ أي بنسبة نمو سنوي١٣٪.

كما أن جهاز محو الأمية قدم في منتصف عام ٢٠٠٠م صورة عن وضع محو الأمية مختلفة تماماً عن الصورة التي تكونت بناءً على نتائج إحصاء عام ١٩٩٤م ، دون الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى قائمة تعدُ حاسمة في تفاقم ظاهرة محو الأمية .

حيث تقول إحدى الدراسات التي قام بها الجهاز إن عدد الأميين يقدر بنحو (٦.٤٥٩.٢٣٨) أمياً

٨ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وزارة التربية والتعليم الاستراتيجة الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية مطابع الكتاب المدرسي ٩٩٨ م ص٢ .

وأميةً في الوقت الراهن ، بينما كان عددهم حسب نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٩٤م نحو (٥.٢٨١.١٥٠) أمياً وأميةً ، وجاء استنتاج الرقم الجديد لحجم الزيادة في أعداد الأميين بناء على عمليات حسابية ، قد تكون دقيقة ، وهي أن هناك (١٨٠٠٣٠) طفلاً يمنياً يصلون إلى سن الدراسة سنوياً لا يلتحقون بالتعليم الأساسي[٩] .

٥- أسباب زيادة الأمية :

ترجع الإستراتجية الوطنية لمكافحة الأمية أسباب زيادة الأمية إلى ستة عوامل أساسية وهي :ـ الموروث التاريخي ، زيادة عدد السكان ، ضعف قاعدة التعليم الأساسي ، عودة المهاجرين الأميين ، عدم تكافؤ جهود محو الأمية وحجم المشكلة ، وعدم وجود مؤسسة وطنية تعنى بتدريب العاملين في مجال محو الأمية .

أن المشكلات الحادة التي يعاني منها نظام التعليم العام في اليمن يمكن أن تتمثل في الأتي :

١- أنتشار المدارس في مناطق كثيرة خارج إطار الخارطة المدرسية مما أدى إلى تعذر توفير احتياجاتها المختلفة البشرية والإنشائية والفنية .

٢- قلة المدارس في بعض المناطق لظروف خاصة أحاطت بها .

٣- الكثافة الطلابية ولا سيما في المدن الرئيسة وذلك تعملة أعداد المدارس مقارنة بالأعداد المسجلة في التعليم .

٤- قلة التوازن بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية وطغيان الكم على الكيف .

٥- ارتفاع نسبة الهدر (التسرب والرسوب) في التعليم ولا سيما الابتدائي في سنواته الست الذي يصل أحياناً إلى ٤٠٪ .

٦- العجز في التخصصات العلمية من معلمي التعليم العام من اليمنيين مع انخفاض مستواهم العلمي والتربوي مما يؤثر على تدني مستوى التحصيل لدى الطلاب

٧- قلة القيادات التربوية والتعليمية المؤهلة والكفوءة .

٨- ضعف الاهتمام بتطوير المناهج ومراجعتها ومواكبتها لعملية التغير والتطور العلمي علماً أن هناك جهوداً تبذل في هذا المجال أفضل من غيرها .

٩- ضعف الدور المنوط بمراكز البحوث والتطوير التربوي في تطوير العملية التعليمية .

---

٩ علي هود باعباد التعليم في الجمهورية اليمنية ، ماضيه ، حاضره ، مستقبله الطبعة السابعة مكتبة الإرشاد صنعاء ٣ ٢م ص٢٣٢ .

١٠- ارتفاع نسبة الأمية التي تصل إلى نحو ٥٠٪ من السكان على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المضمار.[١٠]

١١- المشكلات المالية التي تواجه وزارة التربية والتعليم مما يؤثر في إرباك خططها التعليمية والتربوية .

١٢- ضعف دور التعليم الأهلي الذي يمكن أن يساعد من امتصاص الكثافة الطلابية في المدن الرئيسة .

١٣- عدم توحيد الرؤية التربوية الواحدة في كل المؤسسات التعليمية والمساعدة كالإعلام والثقافة وغيرها .

١٤- عدم الإفادة من نتائج البحوث مع أن بعضها ممول من موزانة الوزارة نفسها .

١٥- غياب مبدأ الثواب والعقاب داخل المؤسسات التعليمية والقيادية وفروع الوزارة.[١١]

(نشأة التعليم الجامعي وتطويره)

لقد أدى نمو التعليم الثانوي إلى الحاجة الضرورية للتعليم الجامعي بغية استيعاب مخرجات التعليم الثانوي وتلبية متطلبات التنمية ، فأنشئت جامعة صنعاء في مطلع السبعينات (١٩٧٠م) من أجل استيعاب خريجي الثانوية العامة وإتاحة الفرصة للمتخرجين من الذكور والإناث في الالتحاق بالجامعة ، وقد صدر في عام ١٩٧٤م أول قانون لجامعة صنعاء الذي أختص بوضع أسس تنظيم الجامعة ، وقد ألغى بصدور القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٧م ثم ألغي بالقانون رقم (٣٢) لعام ١٩٨٨م .

كذلك شهد عام ١٩٧٠م افتتاح أول كلية جامعية بعدن ، تلاها كلية ناصر للعلوم الزراعية في العام الدراسي ١٩٧٣م ، وفي عام ١٩٧٥م صدر القانون رقم (٢٢) المنظم لجامعة عدن وحُدد فيه تنظيم العمل الأكاديمي من هيئات تدريس ونظام دراسي ومناهج دراسية ..... الخ .

وقد استمرت كل من جامعتي صنعاء وعدن في تأدية الرسالة المنوطة بهما وتعدُّ الفترة الممتدة من سنة التأسيس وحتى قُبيل توحيد الوطن في مايو ١٩٩٠م هي مرحلة تكوين أساس وقاعدة التعليم الجامعي في اليمن وذلك من خلال :ـ

١- افتتاح الكليات الأساسية في كلا الجامعتين (كليات التربية والآداب والعلوم والطب والهندسة والزراعة والحقوق والاقتصاد والإدارة) .

٢- إنشاء المباني الجامعية .

٣- إصدار التشريع القانوني الأساسي المنظم لنشاط الجامعة والمحدد لأهدافها وحقوق وواجبات العاملين بها .

. مكتب جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة إصدار خاص بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية بعنوان ٨ يناير اليوم العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار ٢ ٢م ص ٣ .

. علي هو باعباد التعليم في الجمهورية اليمنية .مرجع سابق .

٤- اعتمدت الجامعتان في بداية التأسيس على هيئة تدريس عربية وأجنبية .

٥- تزايدت أعداد الطلاب في الجامعتين .

٦- عكست أهداف الجامعة ومستوى المناهج ونظام الإدارة الجامعية فلسفة السلطة في الشطرين سابقاً (فجامعة صنعاء سارت على غرار ما هو سائد في الجامعات المصرية ، وجامعة عدن سارت على غرار ما هو سائد في المعسكر الاشتراكي) .

٧- كانت العلاقة الأكاديمية والثقافية والطلابية بين جامعتي صنعاء وعدن مفقودة تماماً في السبعينيات ثم تكونت علاقات محددة في الثمانينيات وهذا الأمر عكس حالة العلاقة بين النظامين في الشطرين سابقاً .

وظلت جامعتا صنعاء وعدن تعملان على نفس الوتيرة دون مراجعة جوهرية علمية لمناهجها وشروط مدخلاتها وتطوير أنشطتها ومتابعة مخرجاتها ، فقد استمرت الجامعتان تؤديان وظائفهما ولا سيما فيما يتعلق بإعداد وتأهيل وإنتاج مخرجات عشوائية تستجيب جزئياً إلى متطلبات التنمية ، غير أنها ضعيفة الأداء وفي تخصصات غير مطلوبة . وبعد توحيد الوطن عام ١٩٩٠م تأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضمن أول تشكيل وزاري بعد الوحدة وسعت الوزارة إلى إعداد هيكلها التنظيمي وتنظيم التعليم العالي ، إلا أن هذه الوزارة ألغيت من تشكيل الحكومة بعد الانتخابات النيابية الأولى عام ١٩٩٣م وقد أعيدت مرة أخرى في التشكيل الحكومي عام ٢٠٠١م . وعاد الاهتمام بالتعليم الجامعي في اليمن إلى الدوران بصدور القانون رقم (١٨) لعام ١٩٩٥م بشأن تنظيم الجامعات الحكومية ، وحددت فيه أهداف التعليم الجامعي وأسس تنظيمه وقواعد الترقي العلمي وانتخاب وتعيين مختلف تكوينات الكليات والجامعات ، وخلال الفترة ما بين ١٩٩٥/ ١٩٩٧م تم تأسيس خمس جامعات حكومية هي : جامعات تعز وحضرموت وإب والحديدة وذمار ، وذلك من خلال فروع كليات جامعتي صنعاء وعدن ، وفصلت الجامعات الجديدة مالياً وأكاديمياً عن الجامعتين وسعت كل جامعة إلى التوسع في الكليات وقبول الطلاب وتكوين هيئة تدريس وتعيين الكادر الإداري .

ولتطوير التعليم الجامعي وتحسينه أجريت تعديلات على القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م ،وتعديلات أخرى بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م وذلك باستحداث المجلس الأعلى للجامعات اليمنية ليقوم برسم السياسية الوطنية الإستراتيجية في مجال التعليم الجامعي في مختلف الجوانب ، مثل : تعيين العمداء وسياسة القبول ، وفتح الكليات والتخصصات ، والدراسات العليا ، ونظام الترقي العلمي ، وسياسة تطوير المناهج[١٢]

٢. بدر سعيد الأغبري نظام التعليم وتأريخه شركة النور للطباعة صنعاء ٢ ٢م ص ٣٩ - ٤ .

فالجامعات السبع المذكورة تضم (٨٦) كلية بلغ عدد طلابها للعام الجامعي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ (١٨١٣٥٠) ألف طالب وطالبة ، إلا أنه لم يتجاوز نصيب الكليات العلمية سوى اقل من ٢٥٪ من كامل العدد ، وبعدد إجمالي من الكلية يقدر بـ (٤٢٣٧٠) ، وقد رافق ذلك التطوير ظهور الجامعات الأهلية التي وصل عددها إلى ثماني جامعات في الوقت الحاضر وتضم (٤٤) كلية وتستوعب (١٥.٧١٨) طالبا وطالبة .[١٣]

١- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي :-

١- تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي فقد لعب هذا الطلب دوراً كبيراً في استحداث مؤسسات للتعليم العالي الحكومي والأهلي ولم يقتصر الأمر على الجامعات ، بل وجدت ثلاثة أنواع من المؤسسات التعليمية والأكاديمية هي : المعاهد العليا ، ومدة الدراسة فيها سنتان بعد الثانوية أو ما يعادلها .

٢- الكليات العليا ولمدة ٤ سنوات بعد الثانوية أو ما يعادلها .

٣- الجامعات من ٤-٦ سنوات بعد الثانوية أو ما يعادلها وتقدم بعض الجامعات دراسات عليا بعد مرحلة (البكالوريوس) (دبلوم) ماجستير دكتوراه .

والجدول التالي يوضح زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي

جدول (٣) يوضح تطور الجامعات لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٢ م

اسم الجامعة	سنة الافتتاح	عدد الكليات	عدد الأقسام في الجامعة وفروعها	عدد الطلاب عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١			العدد عام ٢٠٠٣-٢٠٠٢	عدد أعضاء هيئة التدريس		
				ذكور	أناث	جملة		يمنيون	غ يمنيين	جملة
صنعاء	١٩٧٠	٢١	١١٦	٥٧٤٩٢	١٣٥١٤	71006	84693	١٢٧٧	٢٧٩	1556
عدن	١٩٧٠	١٧	٩٠	١١٤٠٣	٥٧٩٣	17196	١٨٨٠٩	١٤٠٨	٥٩	1467
الحديدة	١٩٩٥	١٠	٣٦	٧٨٤٣	٤٢٤٤	12087	١٨٣١٧	١٧٢	٨٦	258
تعز	١٩٩٤	٧	٣٩	١٤٤٠٩	٦٨٦١	21270	٢٩٢٠٨	٢٠٤	٩٥	299
إب	١٩٩٦	٨	٣٨	٦٣٦٤	١٨٤٨	8112	٩٨٦٩	١٥٠	٨٥	235
حضرموت	١٩٩٦	١١	٣٩	٣٤٥٢	١٠٥٩	4511	٦٠٨٦	٢٦٤	١٣٦	390
ذمار	١٩٩٦	١٢	٤٠	١٠٦٣٩	١٣٢٩	11968	١٣١٨٥	١٣١	٨١	212
الإجمالي		٨٦	٣٩٨	١١١٥٠٢	٣٤٦٤٨	146150	180167	606	811	17

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٠م. جامعة عدن في ٢٥عاما صادر عام ٢٠٠٠م.[١٤]

مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ .[١٥]

---

(١٣) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠/ ٢٠٠٥ ص ٢٥٨ وكذلك التعليم في الجمهورية اليمنية على هود باعباد ص ٤٧ وما بعدها .

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م مطابع الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠١ ص١٧٦-١٨٠ .

١ رئاسة مجلس الوزراء المجلس الأعلى لتخطيط التعليم مؤشرات التعليم الجمهور اليمنية ٢٠٠٢- ٢٠٠ ص٢ ١-٩ ١ مرجع سابق .

وعلى الرغم من توفر هذه المؤسسات التعليمية العليا في اليمن ، إلا أن مردودها غير مرض ، وإحداث هذا النوع من التعليم للتغير داخل المجتمع صاحب المصلحة الأولى لا يزال في حاجة للمزيد من الجهد نظراً لأنها تقدم خدمات متدنية لا ترقى إلى الطموح المنشود .

إن المستقبل كفيل بتغيير هذا الوضع ، وعلى هذه المؤسسات أن تهيئ نفسها لذلك التطوير حتى لا تتخلف عن التغير المتسارع واليومي على المستوى العربي والإقليمي والدولي .

أن حاجة المجتمع ومتطلبات التنمية تتمثل بمخرجات قادرة على التغيير وقادرة على العطاء وقادرة على تجديد معارفها باستمرار وتعلم مهارات جديدة ، إذ لم يعد تحسين التعليم العالي أو الجامعي أمراً اختيارياً ، بل استجابة لتحديات قائمة لعالم متغير .

٢- أهداف التعليم الجامعي :

وبالعودة إلى أهداف الجامعات اليمنية في إطارها العام فإنها تهدف إلى تنشئة مواطنين متمسكين بعقيدتهم الإسلامية منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية ، مطلعين على تراث أمتهم وحضارتها معتزين بها ومتطلعين للاستفادة الواعية من الحضارة العربية الإسلامية ومن التراث الحضاري الإنساني ، وإجراء البحوث العملية وتشجيها وتوجيهها لخدمة المجتمع للمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد وخارجها .

وهناك أهداف أخرى على مستوى كل جامعة وهي أهداف تكميلية لا تبعد كثيراً عن الأهداف العامة، وقد سبق الإشارة إليها في هذه الدراسة إلى الجانب الهيكلي والتشريعي الخاص بالمؤسسات التعليمية في الجمهورية اليمنية يتسع لكل النشاطات العلمية والمعرفية والبحثية وأساليب التطوير وأساليب البحث ، ومع أهمية الجانب التشريعي يستطيع الباحث القول : إن التعليم العالي والجامعات اليمنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة القائمين على الجانب التنفيذي فيها ، وإن لاجتهاداتهم الشخصية والعمل الدؤوب والمتابعة المستمرة من تلك القيادات والسعي للحصول على تمويل شعبي ودعم مادي من القطاع الخاص لاسيما المغتربين والرسوم الطلابية لرفد ميزانيات الجامعات بإمكانيات تسمح بالتطوير وتوفير متطلبات التحسين والتوسع في الجوانب الإنشائية وتمويل المنح الطلابية خارج الوطن والحصول على بعض الوسائل التعليمية المتطورة ، وقد استطاعت بعض القيادات الجامعية بنشاطها الاستثنائي قيادة هذه المؤسسات بأسلوب بعيدٍ عن البيروقراطية الجامدة ، وهو أسلوب لا تعارضه الجهات الرسمية العليا المسئولة عن الإشراف على هذه المؤسسات فحققت نجاحاً مشهوداً في استقطاب الكثير من الدعم غير الرسمي وحسن استثمار الإمكانيات المتاحة في الميزانية .

كما أن الاجتهادات التي تقدم الجديد والنافع في مجال الهيكلة وتطوير النشاطات المنهجية وغير المنهجية بالاعتماد

على الخبرات المتوفرة داخل هذه الجامعات أو بالتعاون مع جامعات أخرى هي نشاطات مشروعة ، فهناك منهجية تتمثل بعقد ورش عمل لتطوير سباق بعينه وهناك ندوات تقدم معالجات لظواهر اجتماعية ضمن اهتمام شرائح المجتمع المختلفة باعتبار أن الجامعة حاضنة التطور الاجتماعي ، ويمثل تقدمها ونهوضها قاطرة النمو العام في البيئة التي هي جزء منها ، كما أنها إذا وقفت عند حد معين ولم تساير الظروف والتقلبات أصبحت غير صالحة للبيئة التي هي جزء منها .

ولا بد للجامعة أن تقود حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهي تنوب عن المجتمع في العديد من الجبهات وتضع الحلول المناسبة للعديد من مشكلاته ، فلا بد لها أن تتمشى مع الحركة الدائمة والتطور المستمر فمنطلق القوانين والتشريعات السماوية والبشرية على حد سواء هي في مصلحة الإنسان وخدمته .

كما أن استغلال الاعتمادات لخدمة العائد المباشر للعملية التعليمية والتربوية في هذه الجامعات مرهون أيضاً بالاختيار الجيد لقيادتها .

إن المجتمع المتغير يجعل أمام الجامعة مسئولية مباشرة في المحافظة على الخبرات والمعارف الموجودة داخل المجتمع ونشرها ونقدها ، واكتساب آفاق جديدة للمعرفة وتطبيقاتها وخدمة المجتمع وحل مشكلاته وإيجاد التنمية النافعة وهي وظيفة الجامعة الأصلية لا أن تتحول إلى عِبْءٍ على المجتمع من خلال إصدار المزيد من الشهادات ذات المردود المتدني .

إن كثيراً من المشكلات التي نعاني منها اليوم تبدو أمامنا مزمنة مستعصية ، وهي في الغالب نتيجة طبيعية لقصر النظرة المستقبلية في الماضي ، أو لأننا تجاهلنا نتائج البحوث والتحذيرات التي قيلت لنا سابقاً .

٣- المشاكل والتحديات أمام التعليم الجامعي في اليمن:

اعتمد الباحث على الأدبيات الرسمية ولا سيما :

١- ورقة مقدمة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التربية سابقاً إلى ندوة الثقافية حول مستقبل التعليم في اليمن في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٣م مدينة تعز .

٢- الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م الجزء الثاني (مع التصرف) .

أبرز المشاكل :

أ-في مجال الفكر :

١- غياب التنظير والتحديد لفلسفة التعليم الجامعي .

٢- ضعف ترجمة أهداف التعليم الجامعي إلى برامج عملية .

٣- ضعف ملامسة بعض أهداف التعليم الجامعي لواقع المجتمع اليمني وخصوصياته .

ب- في مجال التنظيم والإدارة :

١- اتسام الجامعات بالتقليدية وهياكل تنظيمية غير حديثة .

٢- تطابق شبه كامل بين النظم والإجراءات في الجامعات اليمنية من النواحي الأكاديمية والإدارية والفنية .

٣- وجود تماثل كبير بين الكليات والتخصصات في الجامعات اليمنية .

٤- سيطرة التخصصات والأساليب والطرائق ذات الطابع النظري في الجامعات اليمنية ولا سيما الأهلية منها لأسباب تتعلق بالطلب المتزايد عليها ولعدم قدرة المجتمع على الإنفاق .

٥- نقص التشريعات التربوية (لوائح ، نشرات ، تعليمات) .

٦- نقص حاد في الخدمات التعليمية ، مكتبات ، معامل ، ورش .

٧- غياب التجديد في نظام التعليم الجامعي وهياكله الأكاديمية والإدارية والفنية .

٨- غياب الاستقلال المالي والإداري .

٩- سيادة المركزية الإدارية .

١٠- غياب وحدات التعليم المستمر .

ج- في مجال الالتحاق والقبول بالتعليم الجامعي :

١- القبول في الجامعات لا يلبي احتياجات التنمية وسوق العمل .

٢- تزايد القبول في الكليات النظرية على حساب الكليات التطبيقية .

٣- اعتماد القبول في الجامعات الأهلية على معيار القدرة المالية للطالب .

٤- ضعف فرص التعليم الجامعي أمام شرائح واسعة من المجتمع مثل سكان الريف ـ النساء ـ الفقراء .

د- في مجال الموارد البشرية :

١- نقص أعضاء هيئة التدريس الكمي والنوعي في معظم الجامعات اليمنية .

٢- كثرة التدريسين في المجالات النظرية من الأشقاء مع وجود أصحاب مؤهلات موازية من اليمنيين .

٣- قيام الجامعات الأهلية ونموها على الموارد البشرية للجامعات الحكومية .

٤- ضعف الإمكانيات المتاحة لإعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتأهيلهم .

٥- سوء توظيف الطاقات البشرية في الجامعات اليمنية .

هـ - الموارد المالية :

١- نقص في ميزانية الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية لسوء التبويب والتوزيع من جهة وسوء الاستخدام من جهة أخرى .

٢- محدودية المباني في الجامعات الحكومية والأهلية وعدم مراعاة كفاءة المباني عند التصميم والإنشاء .

٣- عجز واضح وسوء استخدام في تجهيزات الجامعات وأثاثها وقاعات المحاضرات ولوازم التشغيل .

٤- نقص كبير في إمكانيات مكتبات الجامعات من الكتب والدراسات والدوريات ووسائل الاتصال والتوثيق .

٥- قصور في ترشيد الإنفاق وسوء في استثمار الموارد المتاحة .

٦- تعاظم الحاجة إلى موارد إضافية للبناء والصيانة والتشغيل .

٧- تزايد الإنفاق على الإبتعاث إلى الخارج في تخصصات مع أن الطلب عليها محدود .

و-المناهج وطرائق التعليم والتعلم :

١- غياب أو عدم تجديد الإطار الفكري الموجه لبناء المناهج وتنفيذها .

٢- تخلف مناهج التعليم الجامعي عن مجاراة الانفجار المعرفي وتطبيقاته .

٣- غياب وحدة الكتاب الجامعي .

٤- التركيز على التدريس النظري وضعف الجانب العملي والتطبيقي .

٥- إهمال مجالس الأقسام والكليات فيما يخص رفع مستوى التدريس وتطوير المناهج والبرامج الدراسية والبحث العلمي .

ز-الدراسات العليا والبحث العلمي :

١- ضيق مساحة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية مقابل توسع الجامعات الخاص فيها.

٢- عدم جدية الجامعات اليمنية في تفعيل برامج الدراسات العليا .

٣- قلة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية .

٤- عدم وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجامعات اليمنية .

٥- ضعف تنظيم وتوظيف الطاقات العلمية في الجامعات اليمنية .

٦- غالبية الأبحاث المنتجة تتم بجهود فردية وبقصد الترقية .

٧- ندرة مراكز الأبحاث اليمنية المتخصصة وانعدام التنسيق فيما بينها .

ح-وظائف الجامعات وكفاءتها :

١- غياب الوظيفة الثالثة للجامعات وتتمثل بالخدمات الممتدة إلى المجتمع وسوء انسجام مخرجاها مع مطالبه كماً ونوعاً .

٢- انخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لأغلب الجامعات اليمنية .

٤- أبرز التحديات الرئيسة :

أ) التحديات الاجتماعية :-

١- الزيادة السكانية المرتفعة وأنعكاسها على تزايد أعداد الفئة العمرية الساعية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي (٢٠-٢٤) سنة ، مما يؤدي إلى تصاعد الطلب على هذا النوع من التعليم .

٢- خضوع الطلب على التعليم الجامعي للوجاهة الاجتماعية .

٣- التطلع للحصول على الشهادة الجامعية دون إدراك لمتطلبات سوق العمل .

ب)التحديات الاقتصادية :-

١- تزايد احتياجات خطط التنمية وسوق العمل من القوى العاملة العلمية والفنية .

٢- تزايد حاجة أساليب العمل والإنتاج إلى مهارات متقدمة وتخصصات جديدة .

٣- ارتفاع معدلات البطالة بين متخرجي ومتخرجات التعليم الجامعي القائم ، وعدم توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل .

ج)التحديات الناجمة عن برنامج الإصلاحات الهيكلية :ـ انتهاج الدولة لسياسية الباب المفتوح من خلال السماح بالتوسع غير المخطط في إعداد الجامعات والكليات الحكومية والخاصة .

د)التحديات الثقافية :-

١- الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية الإسلامية أمام التأثيرات الثقافي الوافدة وتحديات العولمة .

٢- تجديد الإطار الثقافي اليمني والمساهمة في التثقيف العام .

٣- ضعف تفاعل الجامعات اليمنية مع أنشطة السكان وحاجاتهم المتنوعة .

أهداف البحث :

الهدف الأول : وضع استراتيجية للنهوض بالتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية :

المفهوم : إن المفهوم الشائع للإستراتيجية التربوية أنها منزلة وسطى بين السياسة التربوية والخطة التربوية.

أهم ركائز السياسة التربوية :ـ

١- التعليم الجامعي حق مشروع لكل من أهل له ، وبما يلائمه من تخصص وضرورة مهمة من ضرورات الأمن الوطني .

٢- العناية والاهتمام الدائمان بعناصر العملية التعليمية (طالب ، مدرس ، منهج ، إدارة ، نظام جامعي) .

٣- العناية بالجامعة مسؤولية كل الجهات الرسمية والمجتمعية .

٤- الارتفاع بالمستوى العلمي والنوعي للمتخرجين .

٥- أهداف إستراتجية التطوير :

١- تأمين فرص التعليم الجامعي لأفراد المجتمع على وفق احتياجات التنمية وسوق العمل وتوسيع دائرة الثقافة داخل المجتمع .

٢- تطوير محتوى التعليم الجامعي وأساليبه في ضوء الانفجار المعرفي وتطبيقاته المختلفة ، والعمل على تنمية الكوادر الوطنية وتشجيعها وفتح المجال أمامها والاستفادة منها في إجراء البحوث والدراسات ومد جسور الثقة بين قيادات العمل التربوي نفسها مع العاملين معهم كذلك، والعمل على إظهار الوسطية الفكرية والعقائدية في الممارسات المختلفة والبعد عن التطرف في ضوء مفاهيم تعاليم الإسلام الحنيف وتحديات العولمة .

٣- توجيه نسبة من مدخلات التعليم الجامعي إلى المعاهد التقنية المتخصصة وكليات المجتمع والتوسع في دعم هذا النوع من التعليم .

٤- تطوير المناهج الدراسية الجامعية وتحسين الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الجامعي وتحقيق درجة عالية من الكفاءة والفاعلية .

٥- توثيق أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي والتوعية بها مع بلورة هوية حضارية ثقافية لهذا النوع من التعليم .

٦- تنويع أنماط التعليم الجامعي والعمل على جعله عمليه استثمار تنموي ، وتجديد مضامينه وتطوير أهدافه على ضوء متطلبات المجتمع اليمني وتحديات العلم والتكنولوجيا وتحسين الكفاءة الخارجية من خلال تفاعله مع التنمية وقضايا تطوير المجتمع وتطابق مخرجاته كماً وكيفاً مع احتياجات التنمية .

٧- إنشاء مراكز أبحاث التعليم الجامعي والاهتمام بها والتواصل بين هذه المراكز وقطاعات الإنتاج والخدمات وتفعيل هذا التواصل ودعم حركة التأليف والتعريب والترجمة وتمكين الباحثين من القيام بدور إيجابي في تطوير المعرفة وتنمية التقنية وتوظيفها لخدمة برامج التنمية ومتطلبات التطور في مختلف مجالات العمل والإنتاج .

٨- إعادة فلسفة الإدارة الجامعية وأهدافها وآلياتها والتأكيد على التنوع والتميز والاستقلالية بتطوير الهياكل التنظيمية للجامعات وإعادة هيكلة الأقسام العلمية وتوصيف واجبات أعضاء هيئة التدريس ومسئوليتهم ، وإيجاد سلم تعليمي مرن يُمكن الطالب من استكمال التأهيل والعناية به وإرشاده وتقديم كل التسهيلات له لإيجاد الدافعية نحو الإبداع والعمل والمنتج .

٩- التعاون الإقليمي والدولي بين مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن ونظيراتها في الخارج .

٦- الاتجاهات العامة لتلك الأهداف :

١- الاستثمار الأمثل للطاقات .

٢- الارتفاع بمستوى التعليم كماً ونوعاً .

آليات تحقيق تلك الأهداف :ـ

١- التوسع في القبول بما يكفل تأمين المقاعد الدراسية لمتخرجي التعليم الثانوي مع التركيز على التخصصات المطلوبة اجتماعياً وتنموياً .

٢- التوسع في مجال الدراسات العليا ضماناً لاستيعاب زيادة الطلب على التعليم الجامعي وتأمين الهيئات التدريسية الوطنية مستقبلاً والنمو المهني الجيد لها لمواجهة تحديات المستقبل .

٣- دعم الجامعة بالقوة البشرية المؤهلة من الداخل أولاً ومن الأشقاء على أن يتم تقييم من يتم اختيارهم للتدريس قبل العمل ، وإعادة النظر في توزيع القوة الفائضة من الهيئة التعليمية في بعض الجامعات اليمنية لتغطية العجز في الجامعات الأخرى وتامين الوضع الاقتصادي المناسب لعضو هيئة التدريس في الجامعة .

٤- إيجاد آلية لتقييم الأداء للعاملين في الجامعات مع بناء لائحة أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي وأساليب المحاسبة ، والعمل على رفع كفاءة الهيئة التعليمية المهنية بواسطة الدورات المكثفة والنافعة .

٥- فضلاً عما هو مخصص لكل جامعة في الميزانية العامة للدولة ونظرا لمحدودية إمكانيات الحكومة يلزم توفير مصادر وروافد أخرى تضمن استمرار تمويل الحركة العلمية والتربوية للجامعة وتمثل عائداً مباشراً للتطوير والأنشطة المباشرة باعتبار أن أغلب الموازنة تذهب في الجانب الإنشائي وفي الباب الأول أجور ومرتبات .

٦- تطوير حركة البحث العلمي وتوجيهه لمعالجة مشكلات التنمية والمجتمع مع إنشاء شبكة مراكز قومية وإقليمية تتخصص في أبحاث التعليم الجامعي .

٧- تشجيع الأنشطة المختلفة وتطوير تقنيات الاتصال والحوارات عبر الإنترنت وشبكة التلفاز عبر الأقمار الاصطناعية وجعل الخدمات المعلوماتية بمتناول الهيئة التدريسية والطلاب .

٨- تفعيل دور وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب ، وإبعاد عملية التعليم بشكل عام عن الصراعات الجانبية ، فإن ذلك يعد قارب النجاة وإن محاولة العبث داخل هذه المؤسسات هو عبث في الهوية وفي مستقبل الأمة .

٩- وضع شبكة مفاهيم لتطوير المناهج الدراسية الجامعية وبلورة هوية حضارية ثقافية من خلالها للتعليم الجامعي الحكومي والأهلي .

٧- الاستحقاقات الضرورية لعناصر العملية التعليمية :

الطالب :ـ

١- تربيته بما يضمن نشوء شخصية متوازنة متكاملة .

٢- الاهتمام بقدراته وإبداعه .

٣- التركيز على الجانب السلوكي والتربوي للطالب .

عضو هيئة التدريس :ـ

١- الاهتمام بأساليب اختياره وإعداده وتدريبه .

٢- تشجيع تفرغه العلمي .

٣- تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي .

٤- الموازنة بين حقوقه العلمية والإنسانية وبين أعبائه التدريسية والمهنية .

المنهج :ـ

١- تقويم وتطوير المناهج بصفة دائمة بما يواكب حركة العلم والمعرفة الإنسانية .

٢- التأكيد على المحتوى الاجتماعي والتربوي للمنهج .

٣- التأكيد على إسهام المناهج في بناء شخصية الطالب وتربيته على الوسطية والبعد عن التطرف المذموم .

طرائق التدريس :ـ

١- الاهتمام بتأهيل المدرسين الجدد .

٢- إدخال تكنولوجيا التعليم في مجال التدريس .

٣- تشجيع المدرسين على وضع الخطط الدراسية اليومية والفصلية .

الإدارة:ـ

١- حسن الاختيار للعناصر الكفوءة والمتوازنة نفسياً واجتماعياً .

٢- منح الجامعة المرونة في اتخاذ القرار وإعطائها الاستقلالية التامة .

٣- توسيع آفاق التعاون بين الإدارة الجامعية والمجتمع .

الهدف الثاني :

المشكلات والصعوبات القائمة والتي تتضمن المحاور الأتية :ـ

(١) المحور الكمي . (٢) المحور النوعي .

(٣) محور البحث والتطوير . (٤) المحور النفسي والتربوي .

أولاً : المحور الكمي :ـ

ويتمثل ذلك في استيعاب مخرجات الثانوية وتهيئة المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لذلك باعتبار أن توفير

التعليم الجامعي حق لكل متخرجي الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ويتم ذلك من خلال ما يأتي :ـ

أ- رفع نسبة المسجلين في التعليم الجامعي على وفق النسب المعتمدة دولياً ، وهي أن يكون عدد طلاب الجامعة ٣٦٪ من حجم السكان في الفئة العمرية (٢٠ – ٢٤) مع مراعاة الاختصاص .

ب- الاقتراب من المعايير المعتمدة المتداولة في مجال أمن الاختصاص مثلاً : مهندس (1) مقابل (3) عمال مهرة وهكذا .

ج- التركيز على الدراسات المواكبة للثورة العلمية والتكنولوجية المعلوماتية ـ بيئية ـ هندسة وراثية ـ إدارة علمية وهذا يتطلب :ـ ١ – تهيئة الأبنية اللازمة .٢ – دعم حركة التأليف والتعريب والترجمة .٣- التوزيع العادل للكليات على بيئات مختلفة من أجل إحداث تطورات اقتصادية وثقافية متوازية في مناطق الجمهورية كلها .

٤ – سد النقص الحاصل في التخصصات العلمية .

ثانياً : المحور النوعي :ـ

ويتمثل ذلك في وضع أساس تقييمي سليم لكفاءة التعليم الجامعي عبر نظام دقيق يتم فيه الإشراف والمتابعة ضمن سياقات تقييمية عملية يتم من خلالها تشخيص نقاط الإيجاب والإبداع لتنميتها والكشف عن نقاط الخلل لمعالجتها وهذا يتطلب بناء مقياس للنظام الجامعي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته ، أي تقييم النوع بمعايير محددة تستند إلى جملة خطوات هي :

١- تحديد النوع المراد قياسه .

٢- تحديد المعايير التي تقيس النوع المراد قياسه .

٣- بناء الأداة التي تقيس النوع المراد قياسه .

ثالثاً : محور البحث والتطوير :ـ

ويتمثل في النتاج الفكري والبحث العلمي وفي توسيع قاعدة الدراسات العليا وجعلها رافداً وطنياً مهماً في خلق التواصل والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ودفع الجامعات نحو التحديث والتطوير العلمي ونقل التكنولوجيا ويتطلب ذلك :ـ

١- إنشاء مراكز البحوث العلمية في الجامعات .

٢- جعل البحث العلمي سبيلاً لتطوير أعضاء الهيئة التدريسية وتلاميذهم وعامل تنشيط لأقسامهم العلمية .

٣- توظيف أنشطة البحث العلمي لخدمة قطاعات العمل الأخرى في المجتمع .

٤- الانفتاح على المستويات العلمية العليا في العالم والتفاعل معها .

٥- رعاية أنشطة الجمعيات العلمية ودعمها باعتبارها إحدى القنوات المهمة لتطوير الأقسام العملية .

٦- رعاية الأستاذة المتميزين وتأمين العيش اللائق بهم .

٧- ربط العمل الجامعي بالمجتمع ومجالات الإنتاج من خلال مراكز المعلومات الداخلية والخارجية .

رابعاً : المحور النفسي والتربوي :ـــ

لا بد من القول بأن الإنسان هو خليفة الله في الأرض وقد أمر الله بإقامة العدل فيها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما أمر بالوسطية ، ولتحقيق هذه المهمة ينبغي إعداد جيل من الشباب المؤمن بالله والمحب لأمته وأرضه وهذا ، لا يتحقق إلا من خلال نظام إرشادي تربوي ونفسي .

النتائج والتوصيات

النتائج :ـ

١- تكفل التشريعات اليمنية حق التعليم الجامعي لكل مؤهل لهذا النوع من التعليم وبما يلائمه من تخصص .

٢- تواجه الجامعات ضغطا في الطلب يتجاوز إمكانياتها المتاحة مما يفرض عليها تحديد فرص القبول .

٣- يواجه النظام الحالي صعوبة في تزويد الدراسيين بالمهارات والكفاءات والخبرات العملية اللازمة لنجاحهم في الحياة وفي تلبية حاجة المجتمع في المجالات المختلفة .

٤- يقل الاهتمام بالبحث العلمي ، ولا يوجد دعم كاف لأصحاب القدرات البحثية والعلمية ، وتعجز المعامل والمختبرات عن احتضان مثل هذه الجهود .

التوصيات :ـ

تبني استراتيجية تطوير التعليم الجامعي من قبل صانعي القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تؤكد على :ـ

١- تزويد الجامعة اليمنية بالإمكانيات اللازمة للتوسع في القبول بما يكفل تأمين المقاعد الدراسية لمخرجات التعليم الثانوي .

٢- التوسع في مجال الدراسات العليا ضماناً لاستيعاب زيادة الطلب على التعليم الجامعي .

٣- العمل على جعل التعليم الجامعي عملية استثمار تنموي وثقافي .

٤- إيجاد آلية للتعاون مع الجهات المستفيدة من المتخرجين وإشراكها في عمليات التخطيط والتقييم .

٥- تقييم المناهج الجامعية وتطويرها بما يواكب التقدم العلمي .

٦- التأكيد على المحتوى الاجتماعي والتربوي والمهني للمناهج بما يمكن المتخرج من الانخراط في الحياة وإسهامه في بناء المجتمع .

٧- الاهتمام بتأهيل العاملين ضمن الهيئة التعليمية للجامعات ، وإدخال تكنولوجيا التعليم في مجال التدريس وتشجيعهم على وضع الخطط اليومية والتعليمية ، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية .

٨- حسن اختيار العاملين في المجال الإداري الجامعي والأكاديمي من العناصر الكفوءة والمتوازنة نفسياً واجتماعياً .

٩- وضع أساس تقييمي لقياس كفاءة النظام التعليمي الجامعي بما يمكن من السيطرة والتحكم، وبحيث يشمل هذا المقياس المدخلات والعمليات والمخرجات .

١٠- تشجيع الإنتاج الفكري والبحث العلمي وجعلهما رافداً وطنياً مهماً في خلق التواصل والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ودفع الجامعات نحو التحديث والتطوير العلمي ونقل التكنولوجيا .

١١- تشجيع التوأمة بين الجامعات اليمنية ونظيراتها الشقيقة والصديقة .

١٢- العمل على استيعاب أكبر قدر من مخرجات التعليم الثانوي لغرض توسيع الخارطة الثقافية داخل المجتمع مما يخفف المشاكل الناتجة عن الفراغ .

١٣- البدء بافتتاح أقسام الدراسة المفتوحة من قبل بعض الجامعات الحكومية التي لديها إمكانات ، وبدءاً بالكليات النظرية .

١٤- تشجيع التوجيه نحو التعليم الجامعي الأهلي ولا سيما في التخصصات العلمية التي تحتاجها التنمية وسوق العمل .

١٥- محو الأمية الالكترونية لهيئة التدريس والقيادات الجامعية والطلاب .

١٦- ربط الكليات والجامعات بشبكات المعلومات الدولية ((الويب)) .

١٧- تكليف عدد من الاختصاصيين في طرائق تدريس التعليم الجامعي بإنتاج مواد تدريبية على طرائق التدريس المستخدمة في التعليم الجامعي وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس .

١٨- تطوير الضمانات الضرورية لاستقلال الجامعات إدارياً ومالياً وتعزيزها ، ومنحها مزيداً من الحرية الأكاديمية وتفعيل مجالس الجامعات لرفع أداء الجامعات وقيامها بالرسالة المنوطة بها .

قائمة المراجع

١- بدر سعيد الأغبري نظام التعليم وتأريخه شركة النور للطباعة صنعاء ٢٠٠٢م .

٢- سعيد عوض باوزير ، معالم تاريخ جزيرة العرب منشورات مؤسسة الصيانة عدن .

٣- عبد الولي الشميري ألف ساعة حرب الطبعة الثانية صنعاء الجزء الأول 1995 مجهول الطباعة .

٤- عبد الفتاح علي عبد الله المجيدي ، رسالة الدكتوراة ـ غير منشورة ـ بعنوان الوظيفة الثقافية لمقررات التربية الإسلامية في التعليم العام الجمهورية اليمنية ١٩٩٩م .

٥- عبده المطلس ، المناهج التعليمية وواقعها في اليمن ، المنار للطباعة صنعاء ،1996م .

٦- عبد الله البرودني ، الثقافة والثروة 1998م مجهول الطباعة .

٧- علي هود باعباد التعليم في الجمهورية اليمنية ، ماضيه ، حاضره ، مستقبله، الطبعة السابعة مكتبة الإرشاد صنعاء ٢٠٠٣م . .

٨- عبد الله الذيفاني التعليم في اليمن في عهد آل حميد الدين مجلة بحوث جامعة تعز ، العدد الثالث 2003م ص 63.

٩- محمد يحي الحداد : التاريخ العام لليمن الطبعة الأولى دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦ م .

١٠- ميخائل بيوتر وفسكي ، اليمن قبل الإسلام والقرون الأولى ترجمة محمد الشعيبي دار العودة بيروت الطبعة الأولى 1997م.

١١- الموازنة العام للدولة للسنة المالية 2004م .

١٢- الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م مطابع الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠١ م.

١٣- جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بأمانة العاصمة وزارة التربية والتعليم إصدار خاص بمناسبة اليوم العربي لمحو الأمية بعنوان (8 يناير اليوم العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار) .

١٤- جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وزارة التربية والتعليم الاستراتيجة الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية مطابع الكتاب المدرسي ١٩٩٨م .

١٥- الخطة الخمسية الثانية 2001 / 2005 الجزء الثاني وزارة التخطيط والتنمية .

١٦- الجريدة الرسمية وزارة الشئوون القانونية محلق رقم 24 الصادر في 31/ 12/ 1992م القانون العام لوزارة للتربية والتعليم .

١٧- صحيفة الميثاق العدد (671) سنة 1995م مقابلة مع وزير التربية والتعليم .

١٨- صحيفة الميثاق العدد (673) سنة 1995م مقابلة مع وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع التوجيه.

١٩- صحيفة الجمهورية العدد (135) ملحق الثقافية الصادر في 2002/3/28م ندوة حول مستقبل التعليم في اليمن ، شارك في هذه الندوة كوكبة من القيادات التربوية منهم ، وزير التعليم العالي مستشار وزير التربية

والتعليم ، نائب رئيس جامعة تعز لشئون الدراسات العليا والبحث العلمي مدير عام التربية بمحافظة تعز وآخرون .

٢٠- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٣ .

٢١- رئاسة مجلس الوزراء ـ المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ـ الأمانة العامة ـ مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ م .